بمناسبة عيد العمال العالمي الاول من مايو

رئيس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لـ ١٤ اكتوبر :

يتبقى على النقابات ومنظمات المجتمع الأخرى العمل على انضواء العمال تحت المظلة التأمينية

أنظمة التأمين تسهم بفاعلية في الحد من البطالة والتخفيف من حدة الفقر

أكد الاخ / عبدالملك محمد علامة رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على اهمية دور انظمة التأمينات لتحسين النمو وانخفاض معدلات التضخم واعادة تحقيق التوازن بين الفئات والشرائح الاجتماعية اضافة الى زيادة معدل الدخل القومي وتحسين وعاء الادخار وجعله وعاءً انتاجياً الى جانب اهمية التأمين الاجتماعي في الحد من ظاهرة البطالة والتقليل من آثارها ومخاطرها مضيفاً ان المؤسسة شرعت بتنفيذ العديد من الخطط والبرامج لتوسيع التغطية التأمينية لتشمل العديد من المحافظات وقد حققت المؤسسة انجازات هامة خلال المرحلة الاخيرة حيث ارتفع عدد العاملين المؤمن عليهم ليصل الى اكثر من ٩٠,٠٠٠ الف عامل وعاملة حتى نهاية عام ٢٠٠٥م وبلغ صافي الايرادات اكثر من (٤,١) مليارات ريال فيما بلغت قيمة الايرادات الاستثمارية (٢,٥) مليار ريال وفي اللقاء الذي اجرته الصحيفة معه بمناسبة عيد العمال تطرق الى حملة من القضايا الهامة المتصلة بالتأمين الاجتماعي في القطاعين العام والخاص، مشدداً على ضرورة تفاعل النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز النظام التأميني والدفع بالعمال للمطالبة بادخالهم تحت المظلة التأمينية آملاً تعاون الجميع لتمكين المؤسسة من توسيع التغطية التأمينية لتشمل أكبر عدد من العمال والعاملات في القطاع الخاص :

حوار / محمد سعد الزغير

النظام التأميني وعلاقته بالحراك الاقتصادي

يرتبط نظام التأمينات الاجتماعية بمجمل الحراك الاقتصادي وحجم النمو في البلاد وتوفير فرص العمل واستقرار الاسواق حيث تلعب انظمة التأمين الاجتماعية في أي بلاد دوراً فعالاً على الصعيد الاقتصادي وبخاصة في ما يتصل بتحسين حجم النمو وانخفاض معدلات التضخم واعادة تحقيق التوازن بين شرائح المجتمع فضلاً عن زيادة معدلات الدخول القومية وتحسين وعاء الادخار من خلال جعله وعاءً انتاجياً كما تسهم أنظمة التأمينات في الوقت نفسه في الحد من ظاهرة البطالة والتقليل من مخاطرها وآثارها بالاضافة الى اسهامها في الحد من المشكلات والخلافات التي تنشأ بين اطراف العملية الانتاجية (اصحاب العمل – العمال) ولا شك بأن هذه دلالات واضحة ومجسدة من خلال كل مخرجات ومدخلات النشاط التأميني.

انجازات النظام التأميني

بلغت انجازات النظام التأميني منذ بداية نشاط المؤسسة مطلع عام ١٩٨٩م للمنشآت المشمولة بالنظام التأميني ٩٠,٠٠٠ تسعين الف عامل وعاملة بلغ عدد المنشآت ٧,٨٧٠ سبعة آلاف وثمانمائة وسبعون وهو رقم متواضع ونسعى في مجمل نشاطنا بلوغ الطموحات الكبيرة ونحن نعتقد ان هؤلاء هم النشطاء اقتصادياً المستهدفين بالتغطية التأمينية وهناك جملة من الاسباب والعوامل التي تعرقل الوصول الى مستوى الطموح وهي عدم تعاون بعض الاجهزة والمرافق الحكومية في تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية وعدم تطبيق التعاميم الصادرة عن دولة رئيس مجلس الوزراء بشأن البطاقة التأمينية في تجديد التصاريح والتراخيص المتعلقة بالانشطة التجارية والخدمية المختلفة وكذا اشتراط الحصول على هذه البطاقة عند الدخول في المناقصات والمزايدات العامة .

ومع ذلك استطيع القول اننا استطعنا انجاز ما خططنا له عام ٢٠٠٥م وانجاز ٩٠-٩٦٪ من اجمالي المخطط في الانشطة وهناك اعمال وانشطة اخرى تجاوز تحقيقها ١١٠-١١٥٪ من قوام الخطة المقره وان كان هناك قصور في تنفيذ بعض الاعمال والانشطة التأمينية فانه يعود الى محدودية وضعف الامكانيات التي نسعى لتجاوزها .

إيرادات تراكمية

استطع القول هنا بصراحة ان هناك حركة دخول وخروج من نظام التأمين الاجتماعي بالنسبة للعاملين والعاملات والموظفين في شركات ومنشآت القطاع الخاص ويرجع ذلك الى النشاط الاقتصادي في البلاد المعروفة اسبابه للجميع ومع هذا فان صافي ايرادات المؤسسة وصلت عام ٢٠٠٥م الى اكثر من ٤,١ مليار ريال بزيادة ١,٦ مليار ريال عن العام ٢٠٠٠م فيما بلغت قيمة الايرادات الاستثمارية للمؤسسة ٢,٥ مليار ريال وارتفعت النفقات التأمينية من نحو ١٣٤,٥ مليون ريال عام ٢٠٠٠ م الى ٦٩٨,٧ مليون ريال عام ٢٠٠٥م وفي مجال الاحتياطي النقدي المستثمر في الودائع واذون الخزانة فان اجمالي المساهمات وصلت عام ٢٠٠٥م الى ١٥٥,٦ مليون ريال ووصلت قيمة القروض الى ١٥,٥ مليون ريال واستثماراتها في قطاع المباني بلغ ١٤٧,٥ مليون ريال وفي مجال الاراضي بلغت اكثر من ٣٧ مليون ريال فيما بلغ الاحتياطي النقدي المؤسسي والمستثمر في اذون الخزانة ١٤,٣ مليار ريال ووصلت قيمة الودائع الدولاريه بما يساوي ١٠,٧ مليارات ريال حتى نهاية ٢٠٠٥م وقد بلغ حجم الاحتياطي التراكمي للمؤسسة ٢٧ مليار ريال وهي تعمل في حوالي ٧ محافظات .

ضرورة الدفع بالعمال لتشملهم المظلة التأمينية

نحن نعتقد انه بات من الضروري جداً الان في ظل الظروف والمستجدات العالمية والمحلية ان تتضافر جهود النقابات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها بهدف تعزيز النظام التأميني والدفع بالعمال للمطالبة بان تشملهم المظلة التأمينية ونأمل ان يتعاون الجميع لتمكين المؤسسة توسيع التغطية التأمينية لتشمل اكبر عدد اوقدر ممكن من العاملين بالقطاع الخاص وهو ما سيؤدي الى التخفيف من حدة الفقر وتضيف وانخفاض عدد المتشردين والمتسولين والفقراء وحتى التقليل من الجرائم حيث اوضح التقرير الصادر من وزارة التخطيط والتنمية (لجنة استراتيجية التخفيف من الفقر) .

بأن التأمينات الاجتماعية قد ساهمت الى حد كبير من تخفيض مستوى الفقر عند نهاية عام ٢٠٠٤م بنسبة ٢٣,٢٪ ويمكن ان تصل هذه النسبة في حالة المزيد من تعزيز دور المؤسسة وزيادة حجم التغطية التأمينية وترتفع الى معدلات اكبر من ٥٠٪ .

وبالنسبة لعملية التهرب او عدم التزام بعض اصحاب الاعمال المشمولين بنظام التأمين من تسديد الاشتراكات حسب القانون ومسألة المديونية المالية يمكن القول ان هناك منشآت ملتزمة بسداد الاشتراكات في نطاق القانون وهناك اصحاب اعمال غير ملتزمين اولاً باول كما ان هناك منشآت تتهرب من نظام التأمين على عامليها وهؤلاء يعتبرون انفسهم فوق القانون والنظام وعلى الرغم من الضوابط الدقيقة والاجراءات المنظمة لتحصيل ومتابعة سداد المديونية المرحلية والمتراكمة عبر سنوات بلغت حوالي ٦٠٠ مليون ريال وهذا المبلغ يحرم المؤسسة من الاستفادة منه واستثماره بما يعزز القدرات المالية للمؤسسة للقيام بالمهام الملقاه على عاتقها .

استراتيجية مستوعبة لكافة الأنشطة التأمينية

لأول مرة منذ بداية النشاط التأميني قبل ١٨ عاما قامت المؤسسة باعداد استراتيجية شاملة مستوعبه كافة مجالات وانشطة العمل التأميني بهدف تحديث وتنمية وتطوير التجربة وجعل النظام التأميني قادراً على مواكبة المستجدات والمتغيرات السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية الخ.. التحولات التي تشهدها البلاد في مختلف المجالات والميادين واولتها المؤسسة جل الاهتمام لما يترتب عليها من احداث قفزة نوعية في العمل التأميني وقد تضمنت اربعة محاور اساسية وهي :

وظائف وأدوار المؤسسة والهياكل التنظيمية والتحديث والاجراءات ورفع الكفاءة وتحسين الاداء وتعزيز القدرات واخيراً البيئة والادارة والاداء بحيث شملت اهدافها وتوسعت التغطية التأمينية واستهداف نسبة ٥٪ من اجمالي العمالة الخاضعة للتأمينات وخفض انفاق التشغيل مقارنة بحجم الايرادات السنوية الى نسبة ١٦٪ والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لرفع عوائد الاستثمار وكقيمه حقيقية قدرها ٥٪ كحد ادنى، على ان تكون مدة هذه الاستراتيجية لثلاث سنوات فقط .

تحسين الأداء النوعي والنشاط التأميني

لاشك من ان هذه الاستراتيجية وتنفيذها بشكل خلاق سيساعد كثيراً على تحسين الاداء ورفع معدلات الايرادات كماً ونوعاً والايرادات والارباح الاستثمارية وسوف ينعكس ذلك ايجابياً على تنمية قدرات منتسبيها ومن ثم النتيجة تطوير البنية الادارية والتنظيمية للمؤسسة وتحقيق مستوى متقدم للعمل التأميني في البلاد . حالياً تقوم المؤسسة بأقرار البرامج التنفيذية وقد استهدفت توسيع رقعة التغطية التأمينية وزيادة اعداد المنتسبين وبمشمولية بمظلة النظام التأميني تنفيذ او تجسيد لاهتمامات القيادة السياسية ممثلة بزعامة فخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وسياسة حكومتنا الرشيدة الرامية الى توفير الحماية التأمينية لكافة المواطنين .

غياب التوعية بأهمية النظام التأميني

لابد من تفاعل جهود الاجهزة الاعلامية الرسمية والجماهيرية الاهلية وغيرها في نقل ونشر الوعي التأميني لاننا نلاحظ غياب الوعي المجتمعي بقضية التأمين عند الحدود الدنيا من اصحاب الاعمال وعمال ونقابات ومنظمات مجتمع مدني وفعاليات رسمية وشعبية وغيرها وبدون هذا الدور فان المستهدفين سيظلون يجهلون حقيقة فوائد ومنافع النظام التأميني وهذا يعني ضرورة تفهم المسؤولية في هذه الأجهزة والمنظمات اهمية ذلك وتسليط الضوء على كافة المسائل والقضايا المتصلة بالتأمين الاجتماعي وبالنسبة لنا فقد قمنا بانشاء الادارة العامة للعلاقات والتوجيه التأميني والتي بدورها تقوم باعداد الخطط وتنفيذها على الواقع العلمي .. ولكن هناك حاجة ماسة الى التعاون الجاد والمسئول مع وسائل الاعلام والصحف بتوسيع نطاق هذه النوعية لتشمل كافة المستهدفين وترتبط قضية التأمين بأوضاع شرائح المجتمع المختلفة ومصيرهم حاضرهم ومستقبلهم لصلتها بتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

محصلة إنجازات النظام التأميني وإيرادات المؤسسة تزيد على (٤,١) مليارات ريال إضافة إلى (٢,٦) مليار ريال إيرادات استثمارية في العام ٢٠٠٥م

ارتفاع عدد العاملين المؤمن عليهم لدى المؤسسة إلى ٩٠,٠٠٠ شخص

ارتفع عدد المنشآت المسجلة لدينا إلى ٧٨٧٠ منشأة عام ٢٠٠٥م

تنفيذ الاستراتيجية ساعد على تحسين وتطوير العمل التأميني في بلادنا

تفاعل الأجهزة الإعلامية بنشر الوعي التأميني يخدم مصلحة الدولة والمجتمع وأرباب العمل

العمارة في عدن

سلسلة دراسات معمارية

الحلقة السادسة

م/ سعد حميد جاسم العنبكي

السقوف :

يحتل سقف المبنى في المناطق المدارية القريبة من خط الاستواء بصورة عامة اهمية قصوى خصوصاً في المباني الواطئة الارتفاع حيث تكون اشعة الشمس عمودية لساعات طويلة في ايام الصيف وشبه عمودية في ايام الشتاء فتكون السقوف معرضه ولساعات طوال الى اشعة الشمس المباشرة (المصدر الاساسي للحرارة) ولذا كان للسقف اهمية كبيرة واهتمام خاص من قبل المصمم الذي يروم تهيئة اجواء مناسبة للعيش داخل المبنى .

ولنتناول دراسة السقف علينا دراسة:

١- المواد التي يصنع منها السقف

٢- تصميم السقف

٣- استخدام العوازل

المواد المصنعة للسقف :

ان دراسة المادة التي يصنع منها سقف المبنى وطرق اختيارها لها اهمية قصوى لتعرض السقف لضغط حرارة متواصلة ولساعات طويلة .

ان من العوامل الواجب دراستها بدقة هو مما يتكون ؟ السقف فهذه المادة التي تتعرض لهذا الضغط الحراري المتواصل ولساعات طويلة .

كيف نختارها لتؤدي واجبها بشكل افضل.

ان على المادة التي يتكون منها السقف ان :

١- تكون مادة ذات عزل حراري جيد أي ان قابليتها لتوصيل الحرارة رديئة فتكون حامية لما بعدها من طبقات .

٢- ان تكون هذه المادة ذو قابلية رديئة على امتصاص الحرارة وتخزينها حتى لا تتحول بعد غياب الشمس الى مصدر للاشعاع الحراري وتكمل على باقي ساعات اليوم بالحرارة .

وهذه الصفات تتوفر في المواد الخفيفة والهياكل الخفيفة كالخشب والفايبر جلاس والطين والقصب وما شابه من المواد التي يكون معامل الحرارة فيها واطئ (U Value) اما المواد الثقيله والتي للاسف تستعمل بكثرة ان لم تكن الوحيدة الان في الاستخدام في عدن بل ويتباهى المواطن ان بيته من سقف (كونكريت – خرساني) فهو اختيار رديء اذ انه يؤدي الى توصيل الحرارة بكفاءة عالية الى داخل المبنى من جهة ويمتص الحرارة ويخزنها داخل جسمه ليعود فيشعها الى داخل المبنى حين تنخفض حرارة الجو ويتنفس الناس الصعداء لغياب الشمس وبدأ الجو بالاعتدال .

اذن فان اختيار مادة السقف ذو اهمية عالية لحماية المبنى اولا ولتقليل صرفيات الكهرباء ثانياً وكذا للحصول على اجواء جيدة داخل المبنى وطبيعية في الوقت ذاته.

تصميم السقف

اما تصميم السقف فهذه نكته علمية بالغة الاهمية اذ ان تصميم السقف يساعد وبدرجة كبيرة على حماية الاجواء داخل المبنى من ضغط حرارة الشمس المباشرة على السقف فيمكن باستخدام التصميم الناجح أن نوفر مبالغ كبيرة كانت تهدر على مصادر الطاقة للمحاولة في تلطيف الاجواء وكان ممكناً تلطيفها بتصميم السقف لمرة واحدة أي ان التصميم الصحيح للسقف يقلل مبالغ لو حسبت على امتداد عمر المبنى وهذه المبالغ قد تسوى عشرات اضعاف ما قد يصرف على تصميم سقف الدار او المبنى الذي انت فيه فماذا تريد من هذا التصميم ان يؤدي ؟ والجواب على ذلك هو :

١- اننا نريد تصميم السقف ان :

أ- يكون لنا عازلاً طبيعياً كفوءاً بيننا وما يجري فوق سقوفنا من تغيرات مناخية.

ب- ان يمنع الحرارة المباشرة من الوصول الى فضاءات معيشتنا .

ج- ان يساعد على تغيير الحرارة المتجمعة داخل فضاءات معيشتنا ويخلق تياراً داخلياً ممتازاً.

ان من افضل الحلول العلمية المتبعة في هذا المجال والمستخدمة منذ زمن طويل في بلدان كبيرة ومن محاسن الصدف ولطائف الباري عز وجل ان مدينة عدن يمكن ان تكون من اول المدن التي استخدمت فيها هذه الطريقة في عالمنا العربي وليس هنالك أي مبرر علمي او اقتصادي على ترك هذا الاسلوب الناجح المتميز في حل مشكلة السقوف والامثلة على ذلك ما زالت ماثلة امام اعيننا ولو اننا نخشى على ما بقي منها ان تتعرض للهدم لجهل أهميتها والاستعاضة منها بامثلة متخلفة حضارياً وعلمياً .

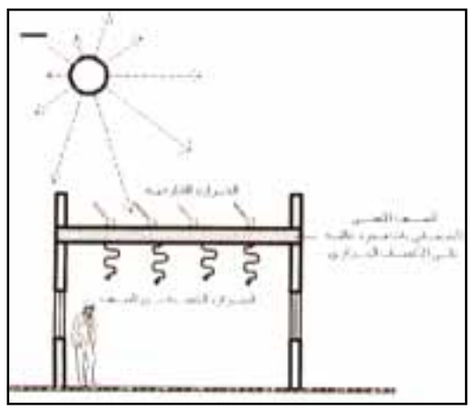

ان هذه السقوف تسمى بالسقوف الطائرة تم انشاؤها من مواد بناء خفيفة (الهياكل الخشبية او الحديدية) التي توفر الاتي :

١- عزل حراري وحماية كاملة لداخل المبنى من اشعة الشمس الساقطة التي تتعرض لها القشرة الخارجية للسقف حيث تقوم حركة الرياح داخل السقف بعملها لسحب الحرارة الناشئة في عمق السقف فيوفر حماية كافية للمبنى من اشعة الشمس المباشر وتساعد وجود الفتحات في اعلى السقف على عدم انحباس الحرارة في داخل هيكل وعمق السقف .

٢- تساعد الفتحات في سقف الغرفة (الجزء السفلي من سقف المبنى) على احداث تيارات حمل ترفع فيها الهواء الحار الى اعلى الغرفة ومن ثم الى الخارج بمساعدة تيارات الهواء الداخلة الى هيكل السقف من الخارج والتي تقوم بدورها باخراج هذا الهواء الحار الى خارج المبنى مما يؤدي ذلك الى احداث تخلخل ضغط في داخل الغرفة ليدفع الهواء البارد الى الداخل عبر الشبابيك مما يوفر حركة هواء مريحة حتى في اشد ايام السنة حرارة حيث تيارات الهواء متوقفة .

اننا ننصح بالحاح كافة اصحاب المباني الحديثة الى دراسة هذا المقطع ومحاولة الاستفادة منه وتطبيقه على منازلهم فله فائدة جمة في تغير حرارة الغرف وكذلك اصحاب المساكن المبنية فعلا محاولة الاستفادة منه في عمل تيارات هوائية داخل منازلهم كل حسب نوع بناءه .

اما السقف المستخدم حالياً في بناء معظم إن لم نقل كل المباني فهي سقوف تعمل ويجرأة على تجميع الحرارة وبثها الى داخل المبنى ولا تسمح اطلاقاً لاي حرارة من الخروج خارج المبنى .

نكرر ان على صاحب كل مشروع بناء دار من المواطنين ان يعي ان سقف المبنى الاخير لا يشابه في واجباته اطلاقاً سقف غرفة في الادوار الوسطية وعليه فهو لا يتحمل أوزان سكانين فوقه او اثاث او ما شابه من جهة ومن ثم يتعرض الى ضغط الحرارة والشمس المباشرة من جهة اخرى فالمنطق بحكم ان مادة بناءه واسلوب تصميم يجب ان يكون مختلفة كلياً عن سقوف الادوار السفلى .

١- اما العوازل فهي ذات فائدة جمة في سقوف المباني والتي لابد من توفير اجواء حرارية خاصة اي تبريد ميكانيكي فعلينا حينئذ التفكير جدياً في استخدام العوازل الحرارية للحفاظ على اجواء الغرفة من تسرب الحرارة اليها وكذا نقول ان كلفة استخدام العازل لا تساوي شيء اذا ما قورنت بالكلف المترتبة على الكهرباء والضغط على اجهزة التكييف للحفاظ على حرارة الفضاء في مستوى معين .

٢- ان الكلفة التشغيلية يجب ان تكون همنا الشاغل اذا ما عرفنا انها تحتل اكثر من ٨٠٪ من مجمل كلفة المبنى خلال سنين حياته .

والحمد لله رب العالمين

لاتجني على طفلك بإبقائه من دون تحصين عرضه للإصابة بمرض الحصبة الفتّاك

الحملة الوطنية نحو القضاء على مرض الحصبة للأطفال من 9 أشهر - 15 عاماً - المرحلة الثالثة من (29 أبريل - 4 مايو 2006 م) في كل من (عدن، تعز، لحج، ذمار، حضرموت الوادي، حضرموت الصحراء، المحويت، حجة، أبين، الضالع، مأرب، الجوف، صعدة، المهرة).